مجلة الثقافة، العدد رقم ١ - ٣٥٨ ذي الحجة سنة ١٣٦٤هـ

الإقطاع والعصور الوسطى

في غرب أوربا

قرأت هذا البحث في الإنجليزية أيام كنت طالبا على مؤلفه الدكتور ج . و . كوبلاند ، أستاذ تاريخ العصور الوسطى بجامعة ليفربول بإنجلترا ، فاعتمدت عليه في شرح كثير مما غمض علي وقت ذاك من النظم الإقطاعيـة بغرب أوربا ، كما رجعت إليه لاستجلاء بعض مظاهر الإقطاع في مصر الوسيطة ، زمن سلاطين الأيوبيين والمماليك . ثم استأذنت الأستاذ في نقله مترجما إلى العربية ، فأذن لي مرحبا ، ولولا ما اعترضني من مشاغل عملي العادي لظهرت هذه الترجمة منذ خمس عشرة سنة على الأقل . والآن وقد ظهرت ، فإني أرجو أن أكون قد أفدت بها ، وسددت فراغا ظل يشعر به الباحثون في تاريخ مصر في العصور الوسطى ، ليجعلوا منه نموذجا في بسط النظم الاقطاعية في مصر في تلك العصور .

لم يكن العصر الإقطاعي عصرا منفصلا عما سبقه أو لحقه من عصور التاريخ ، إذ أنه ليس بالحادث الذي يحدث في زمن معين أو مكان خاص ، كقيام أسرة في الملك بدولة من الدول ، أو وقوع موقعة حربية كبرى ، أو إنذار بغزو أو فتح قريب . إنما هو طور من أطوار النمو التي تدرج فيها المجتمع الإنساني — آذنت به بوادر معينة إيذانا بطيئا ، كما آذنت بزواله ظواهر ممعنة في البطء . ولهذا العصر فجر لا تستبين العين من خيوطه إلا شيئا قليلا ، ومداه الزمني — فيما يخص غرب أوربا — مدة القرنين التاسع والعاشر الميلادي ؛ ثم أعقبته فترة الضحى ، حين سارت النظم الاجتماعية والسياسية التي امتاز بها الإقطاع سائدة تماماً في المجتمع الأوربي ؛ ثم تلا ذلك دور الأفول ، وقد آن أوانه بعد ما كان المجتمع قد قضى لبانته من النظام الإقطاعي نفسه ، وأخذت القوى التي سوف تحل محله تمشي نحو الظهور والوضوح .

وليس في عصور التاريخ عصر تطلب شرحه مثلما تطلب عصر الإقطاع من أقلام المؤلفين ، كما أنه ليس بين مواد التاريخ مادة تفارقت فيها الآراء شيئاً مثلما تفارقت بصدد هذا العصر . على أنه من المعروف أن جميع الحقائق العامة في التاريخ ، بالغة ما بلغت من دقة في تعيينها من حيث الزمان والمكان — تنهار تحت ضوء البحث والاستقصاء ، وأن الحقيقة القريبة إلى الصحة هي التي تكون واسعة الأفق والمدى ، بحيث تستطيع أن تعبر عن جميع ما تشتمل عليه من ظواهر . ولذا يبدو سليما أن تعرف الإقطاعية بأنها التطبيق العملي لتجربة فرضتها الظروف على المجتمع الإنساني عامة ، والمجتمع الأوربي خاصة ، لتستعيض بها عن الحكومة المركزية ، ابتغاء الحصول على قسط من الأمن ، وهو الذي

الواقع دون اهتداء الأزهر بروح العصر واتجاهاته المستنيرة . على أنه يجب أن نذكر من جهة أخرى أن الأزهر كان أبعد أثراً في تكوين المجتمعات التي أشرف على تثقيفها ، وأنه اضطلع من الناحية القوميـة والدينية بأعظم المهام وأخطرها ؛ فقد سهر الأزهر على حماية اللغة العربية وعلوم الدين عصوراً طويلة ، ولا سيما في ظلمات العهد التركي ؛ وقد لبث الأزهر عصوراً مجمع العلماء والمثقفين من سائر الأمم العربية والإسلامية ، واستطاع بذلك أن يعمل على توثيق الروابط بين الأمم العربية من ناحية والإسلامية من ناحية أخرى . وللأزهر بلا ريب أكبر الفضل في تكوين الجامعة العربيـة من الناحيتين العقلية والاجتماعيـة ، وهي الجامعة التي تنتظم اليوم في صورة حلف سياسي شامل بين مختلف الدول العربية .

إن الجامع الأزهر من أعظم آثار المجد الباقي لمصر ؛ ومن حق مصر أن تفاخر بأزهرها ، وأن تحيط عيده الألفي بأعظم مظاهر الجلال . ومن حق الأزهر أن يعتز بماضيه الطويل الحافل ، وإن كان حاضره يغشى كثيرا من بهاء ذلك الماضي .

محمد عبد الله عنان

من أجله عملت الجماعات وكدّت، وبذلت فى سبيله مابذلت منذ فجر التاريخ. غير أنّ الحاجة إلى تلك التجربة لم تنشأ فى جميع البلاد فى وقت واحد، وكذلك الحال فى تطبيقها العملى، ولهذا اتّسمت مظاهر النظام الإقطاعى الذى ساد إسبانيا وإنجلترا وصقلية واليابان فى مختلف العصور بكثير من أوجه الخلاف التفصيلية، وإنْ كان بينها كلهـا وجه شبه عام..

ومن المعروف أيضا أن المجتمع الإنسـانى يؤوده التجديد والابتكار، وأن سجيّته التكييف والتعديل فيما يحيط به من بيئات وأوضاع زمنية أو جغرافية. وهذا ما اتّفق لجماعات العصر الإقطاعى، إذ لاءمت تلك الجماعات بين ما وجدته من رسوم وأوضاع سابقة وبين أحوالها الجديدة، وجعلت من ذلك نظاما هو النظام الإقطاعى. ومن ثمّ كان معظم التعقيد والغموض الذى يعترض سبيل الباحث فى تاريخ العصور الوسطى ناشئا من أبحاث العلماء فى تقدير ما بالإقطاعية من أصول كلتية أو رومانية أو جرمانية، وهى أبحاث لها مايبرّرها، ولكنها على كل حال غير لازمة البتة لتصوّر المجتمع الإقطاعى تصوّرا قريبا من الواقع التاريخى.

هذا ويلاحظ أن المجتمع الإقطاعى اشتمل على تنظيمات اقتصادية واجتماعية سابقة له، وإذا نحن تناولنا دراسة اثنين من هذه التنظيمات، فإنا نجدنا قد اهتدينا إلى صورة واضحة للإقطاعية كنظام قائم بين الناس، لأن هذين الاثنين هما الركنان الرئيسان بين الأركان الثلاثة التى تكوّن منهـا المجتمع الإقطاعى؛ — أما أول هـذين الاثنين فهو الجماعات القروية.

ولذا ينبغى أن ندرك أولاً أنّ الزراعة والفلاحة هما قوام المجتمع الإقطاعى، وأنّ سواد ذلك المجتمع مكوّن من الفلاحين، وذلك على الرغم مما بَدَت عليه المدن الإقطاعية ونقابات الحرف بها من عظمة وبهاء فى العصور الوسطى، وعلى الرغم مما غصّت به تلك العصور من حجيج وحروب صليبية، وكاتدرائيات، وأديرة عامرة بأعداد من المنقطعين للحياة الديرية.

ومع أنه ليس من السهل على الباحث أن يتوضّح مكانة الفلاح فى العصور الوسطى، فمما لا شك فيه أن المجتمع الإقطاعى اعتمد على ذلك الفلاح اعتمادا كليا يصعب فهمه على أبناء العصر الحاضر، حيث طغت اقتصاديات التجارة الدولية والسندات المالية وأسهم الشركات والمناجم والمصانع على كل شىء. فمن الفلاح — ومن الفلاح مباشرة — استمدّ البابا ورجال الدين والملوك وسائر سادة المجتمع الإقطاعى كله، يأكلون ويشربون ويلبسون، فضلا من الله ونعمة.

أما محور الدائرة التى عاش فيها ذلك الفلاح فهو القرية، والقرية هذه — والمقصود بها المجتمع القروى — هى فى الواقع إحدى الآثار الباقية من سالف العهود التى مرّت بالمجتمع الإنسانى. وإذا تركنا هنا جانبا موضوع البحث فى أصل هذا المجتمع القروى وتكوينه، وقنعنا بمظاهره التى ظلت قائمة طوال العصور الوسطى، فإنا نجده عبارة عن فئة متعايشة بالفلاحة والزراعة فى مساحة معينة من الأرض، على طريقة تطلّبت تضامنا وتعاونا مشتركا بين الأفراد عموما. ذلك أن الجزء الصالح للزراعة من تلك الأرض — وقد تبلغ مساحته مئات من الأفدنة — كان مقسما إلى حصص، من غير أن توجد بين الحصص حواجز عالية تفصلها عن بعضها البعض، بعكس الحال فى معظم الريف بإنجلترا فى العصر الحاضر؛ وهذه الحصص تُزرع على وَفْق نظام يضمن إراحة قسم منها مرّة كل سنة، فيقوم هذا النظام مقام الدورة الزراعية وأعمال التسميد الحديثة اللازمة لصون الأرض. ولهذا الغرض انقسمت الأرض الزراعية فى تلك العصور غالباً ثلاثة أقسام أو "غيطان"، يزرع منها اثنان فى الزرعة الواحدة،

ويُترك الثالث بِكراباً غير مزروع ، وتدور على كلّ منها هذه الدورة .

وإنما يلاحظ أنه برغم ما استلزمه ذلك النظام من تضامن وتعاون فى حرث الأرض وزرعها ، فإن الأرض وما أغلّته لم تكن مملوكة ملكية مشتركة ألبتة . ثم إن أرض الفرد من الفلاحين لم تكن قطعة واحدة ، بل حصصا مبعثرة بين أمثالها من الحصص المملوكة لغيره من الأفراد ، ومساحة كل حصة منها فدان أو نصف فدان ، أو قريب من ذلك ؛ والراجح أن ذلك التوزيع منشؤه الرغبة قديماً فى المساواة بين جميع الفلاحين بقدر الإمكان ، بحيث ينال كلّ فرد جزءا من الأرض القوية وجزءا من الأرض الضعيفة . .

ثم ما لبث أن تلاشى ذلك المجتمع القروى القديم ، كما تلاشى معه أيضا نظام الزراعة المشترك ، فى أزمنة مختلفة باختلاف الأقاليم طبعا . غير أنه تأصّل فى الأرض حتى انطبعت به ، فعاش الفلاح طوال عصر الإقطاع وهو يحرث أرضه ويفلحها ويستثمرها على شبه النظام القديم ، كما ظلّت الحصص الزراعية على بعثرتها فى إنجلترا حتى زمن الكاتب آرثر ينج (Arthur Young) فى القرن الثامن عشر ، ولا يزال نظامها باقيا إلى يومنا هذا بشمال فرنسا وبلجيكا ، وهى الآن فى دور الزوال من بلاد الروسيا . ولذا يمكن أن تكون الصيغة التالية خير ما يصدّر به كلّ باحث بحثه فى النظام الزراعى فى العصور الوسطى ، وهى : " فلان يشغل حصة من الأرض مساحتها ثلاثة أرباع من فدان ، يحدّها من الشمال فدان فى حوزة فلان ، ومن الجنوب نصف فدان فى حوزة فلان ، ومن الغرب الطريق العامّ ، ومن الشرق فدان من أراضى الدير الفلانى " ، فإن مثل هذه العبارة وارد مئات الألوف من المرّات فى وثائق العصور الوسطى ، كدفاتر الضرائب وسجلات أملاك النبلاء السالفين فى تلك العصور .

وسنعرض لأمثلة أخرى من مخلّفات المجتمع القروى فى العصور الوسطى ، عند ما نصل إلى وصف مظاهر الحياة فى القرية الإقطاعية .

هذا ما كان من أمر الركن الأول من الأركان الثلاثة التى انبنى عليها المجتمع القروى فى العصور الوسطى ، وهو أرض الفلاحين . أما الركن الثانى فهو ما يعرف فى مصطلح ذلك العصر باسم " الدومين " ، أى مجموع ما تحت يد السيد الإقطاعى من أبعاديات وضواحٍ (Villas) ، وغيرها حسب نظام الإقطاع . ومن ذلك على سبيل التدليل " دومين " برترانوس أسقف مدينة لمان (Bertrannus, Bishop of le Mans) ، فقد كتب هذا الأسقف وصيته سنة ٦١٥ م ، وأورد فيها جميع ما تحت يده من ممتلكات ، فجاء فيها ما لا يقلّ عن ثمانين أبعادية مبعثرة فى أنحاء مختلفة من غاليا الفرنجية (فرنسا) . ومن هذه الوثيقة نستمدّ الركن الثانى لهذا البحث ، لأنها تدلّ على تملّك الفرد الواحد لعدّة من الأبعاديات — أو القرى على قول العصر الحاضر — ، وقد تبلغ عدتها عشراً أو عشرين أو مائة ، مع العلم أيضا بأنه يوجد لدينا من طراز هذه الوثيقة تماماً أعداد كثيرة ، وكلها خاص بالعصر الممتدّ من ٤٥٠ إلى ٧٥٠ م . والقياس الذى ننشد إظهاره هو أنّ عصر الفرنجة فى أوربا كان عصراً كثُر فيه كبار الملاك والممتلكات الواسعة المساحات ؛ على أن تلك الظاهرة لم تكن جديدة فى غاليا الفرنجية ، بدليل أنّ تسعة أعشار القرى فى فرنسا فى العصر الحاضر تحمل أسماءً مشتقة من أسماء كبار الملاك لأراضيها فى العصر الرومانى القديم ، وهو بالطبع أسبق تاريخا من عصر الفرنجة . هذا ، ولسنا فى الواقع بحاجة هنا إلى الاستقصاء العميق لشرح الأسباب الواضحة التى ساعدت على تلك الظاهرة فى عصر الفرنجة ، بل يكفى لأغراض هذا البحث أن نقرر أنه بقطع النظر عما يتعلّق بالقرية الفرنجيّة من مسائل معقّدة (وهذه

مسائل لا انتهاء لها عند المشتغل بالتاريخ الاقتصادى)، فإن ثمة مسألة واحدة تبدو لا شك واضحة تمام الوضوح ، وهى أن القرية كانت فى ذلك العصر بيد مالك (dominus) ، أى سيد (lord) ، وأن نظام التمليك الذى انتشر فى ذلك العصر قد جاء فوق أنقاض نظم أقدم عهداً .

ونظام " الدومين " ، كما نتصوره من الأوصاف الواردة بتعليمات الإمبراطور شارلمان لإدارة الأبعاديات التى استمد منها كثيرا من دخله ، أو بدفاتر الحسابات (polyptīques) التى رصدت الأديرة فيها حساب ممتلكاتها ، هو النظام الذى انتقلت خصائصه إلى " دومين " العصر الإقطاعى — أى من القرن التاسع الميلادى فصاعداً — ، فصارت الأرض الزراعية تقسم إلى قسمين رئيسين ، يختص اللورد المتملك بأحدهما ، ويوزع ثانيهما بين الفلاحين حصصا ، مقابل ما يؤدونه للورد المالك من أعمال الحرث والزرع والحصاد بالأرض الخاصة به . على أن ذلك التقسيم لم يكن تقسيما ماديا ، بحيث توجد حتما كل أرض اللورد المالك فى ناحية واحدة ، وأرض الفلاحين فى ناحية أخرى ؛ بل يجوز أن تقع أرض اللورد المالك حصصا بين حصص الفلاحين الذين هم فى الواقع أتباع له . ومن ثم كانت الصيغة الغالبة فى دفاتر العصور الوسطى وسجلاتها كالآتى : " فلان عنده عشر حصص من الأرض ، وهو يحرث ثلاث حصص " ، أى أن فلانا هذا بيده عشر حصص يستغلها لحسابه ، وهو فى مقابل ذلك يحرث فى ميعاد الحرث ثلاث حصص من أرض اللورد المالك .

أما فيما يتعلق بأحوال الأفراد الذين يعيشون فى هذا " الدومين " وأشباهه فى طول أوربا الغربية وعرضها فى العصر الإقطاعى ، فإنه إذا تجنبنا ما بصدد هذا الموضوع من عديد المسائل التى ظلت حتى الآن عقداً تتطلب الحل ، نستطيع أن نقرر فى وضوح أن أولئك الأفراد عاشوا فى درجات متباينة من التبعية للسيد اللورد ، فمنهم من هو فى طبقة القن (serf) ، ومنهم من كانت حاله قريبة من حال المزارع الحر ، أى الذى لم يمسسه الرق أو ما يشبهه ؛ وعلى كل حال فقد بدا جميع هؤلاء وأولئك تابعين للسيد اللورد تبعية تامة ، خاضعين له تمام الخضوع . وهنا نجدنا أيضا أمام باكورة هامة لما سيكون من خصائص العصر الإقطاعى ، وهى أن هذا السيد اللورد قام فى الواقع حائلا بين أهل " الدومين " وبين ما هنالك من حكومة مركزية ، سواء أكانت تلك الحكومة ضعيفة مهلهلة كحكومة الميروفنجيين فى غاليا ، أم قوية منظمة كحكومة الإمبراطور شارلمان بغرب أوربا ، إذ كان للسيد اللورد فى تلك الأزمنة الحق فى فرض الضرائب ، وبيده اختصاص الولاية والقضاء والحكم والإدارة المحلية . فإذا ذكرنا إلى جانب ذلك كله أن حركة التطور نحو النظام الاقتصادى المحلى — وهى الحركة التى بدت قوية منذ أواخر أيام الدولة الرومانية — لم تزل على قوتها فى تلك الأزمنة التى نحن بصددها ، بحيث أخذت كل وحدة صغيرة تقوم على حاجات نفسها بنفسها ، وضح لنا أن العالم فى غرب أوربا قد أوغل فى أوضاع الإقطاع قبل أن يصبح النظام الإقطاعى نظاما مقررا بين المتبوع والتابع .

(للبحث بقية) محمد مصطفى زيادة

الإقطاع والعصور الوسطى

فى غرب أوربا

(٢)

استغرق النظام الإقطاعى فى دور النموّ مدة القرنين التاسع والعاشر الميلادى على أقل تقدير ، وذلك خلال أحداث سياسية صاخبة ، واضطرابات اجتماعية واسعة ، لا يرى الباحث فى ظلماتها إلا النزر الضئيل من التفاصيل . ولذا كانت سنوات هذين القرنين من تاريخ غرب أوربا هى العصور المظلمة تماماً ، إذ هى أشد ظلمة مما سبقها من أيام الإغارات الجرمانية العظمى التى ساعدت كثيراً على هدم الدولة الرومانية . وقد زاد فى ظلمتها ، وختم عليها أيضاً ، أن ليس لدينا من مصادرها كاتب معاصر نستشف من كتابته شيئاً ، مما وقع تحت سمعه أو بصره . غير أنه من المعروف بين الباحثين فى التاريخ أن أية مسألة — مهما بلغت من غموض — تصبح أقل غموضاً إذا ما قسمت إلى عصور ثلاثة ، وهى عصر التمهيد للمسألة ، وعصر نمو المسألة وتفصيلها ، وعصر نضجها واكتمالها . وبما أن أكثر هذه العصور صعوبة على الفهم — وإن كان أقلها أهمية فى شرح النظام الإقطاعى — هو العصر الثانى ، فسنقصر القول هنا على العصرين الأول والثالث ، ونكتفى من العصر الثانى بذكر ما يساعدنا منه على استجلاء العصرين الآخرين .

أما عن العصر الأول ، فالمعروف أن مقدمات أربعاً هى التى مهدت للنظام الإقطاعى وأنتجته ، وأهمها حركة التطوّر العام نحو المحلية (localism) ، وهى حركة أنبتتها رغبة باطنة عن فكرة الحكومة المركزية المستقرة ؛ وقد شاعت تلك الرغبة من غير شك بالمجتمع الأوربى كله ، إبان عصر انهيار الإمبراطورية الرومانية ، وانثيال عناصر البرابرة الأجنبية عليها واقتحامهم لأقاليمها .

ثم يلى ذلك من المقدمات التى ترتب عليها النظام الإقطاعى ، ما أنشأه الأباطرة الكارولنجيون[١] قبل أوانه من حكومة وسعت نظمها كل ما قد تأصل بغرب أوربا من تطوّر نحو المحلية ، كيما يكون لتلك الحكومة "مظهر" الدولة المركزة السلطان . ونحن نسوق لفظ "مظهر" عامدين ، فإن المركزية التى بدت على الدولة الكارولنجية لم تعد أن تكون فى الواقع شيئاً زائفاً ، بدليل أنها لم تستطع أن تؤثر فى حركة التطوّر نحو المحلية بأكثر من أنها أوقفت تيارها ، دون أن تقدر على وقفها هى بعينها . ويلاحظ أن ما قام به الإمبراطور شارلمان نفسه ، من تخويل كثير من السلطة المركزية لنوابه (Counts) الإقليميين البالغ عددهم ثلاثمائة ، ونزوعهم أيضا ، كان مما سهّل السبيل لقيام النظام الإقطاعى . بل يلاحظ فى هذا الصدد أيضاً ما اعتاده الأباطرة الكارولنجيون وملوكهم من تقسيم الملك أنصبة بين أولادهم من بعدهم ، وما ساروا عليه من منح براءات الإعفاء (Immunity charters) التى جعلت أراضى أصحابها — سواء أكانوا من المدنيين أم من رجال الدين — بمنأى من تدخل عمال القضاء والشؤون المالية من موظفى الدولة . ومن ذلك أيضاً ما مشى عليه الكارولنجيون من إرسال المبعوثين الملكيين (missi dominici) إلى مختلف نيابات الدولة ، للقيام بأعمال التفتيش السنوى العام ؛ فإن هذا النظام قد دلّ على ضعف السلطة المركزية ، وإن قصد به فى الأصل إظهار ما لها من قوة وضبط وهيمنة على جميع شؤون الحكم والإدارة بكافة الأقاليم . ثم إنه يلاحظ كذلك أنه لم تمض على وفاة شارلمان سوى فترة قصيرة حتى بدت إمبراطوريته عاجزة عن تدبير سياسة موحدة ضد إغارات الشماليين[٢] ،

(١) الكارولنجيون هم سلسلة الأباطرة والملوك الذين ينتمون بالإمبراطور شارلمان ، وينتسبون إليه .

(٢) يطلق لفظ الشماليين فى تاريخ العصور الوسطى على مختلف العناصر التى أغارت على الدولة الكارولنجية وغيرها من الدول الأوربية ، من شمال أوربا ، من القرن التاسع الميلادى فصاعداً .

وغيرهم من الأعداء الذين طالما هددوا أطراف الدولة دون جدوى ؛ بفضل ذلك الإمبراطور العظيم . وفى هذا وغيره، مما تقدمت الإشارة إليه من أحوال عصر الكارولنجيين ، ما يساعد على تعليل ظهور النظام الإقطاعى تعليلا صحيحاً .

يضاف إلى ما سبقت الإشارة إليه من المقدمات التى مهدت لعصر الإقطاع زوال شخصية شارلمان ، وما تبعه من تراخ مطرد فى الإدارة المركزية ، وذلك فضلا عن عامل خارجى نعتبره آخر تلك المقدمات ، وهو ما طرأ على الإمبراطورية الكارولنجية من غزوات الشماليين والوندريين Wends [1] والمسلمين ، الذين تدفقوا على غرب أوربا مدة القرنين التاسع والعاشر ؛ وهم جميعاً ممن اعتادوا المعيشة القبلية ، والالتفاف حول زعيم من الزعماء فى أوطانهم الأولى . على أن ذلك العامل الخارجى لم يكن وحده كافياً لتقويض حكومة ثابتة الدعائم ، كما أنه لم يكن وحده المؤذن بظهور النظام الإقطاعى ، بل إن حصيلة العوامل التى أسلفنا هى التى آذنت بظهور ذلك النظام .

والآن ننتقل إلى النظر فى دور النضج والتمام فى النظام الإقطاعى ، وهو ما يشغل مدة القرنين الحادى عشر والثانى عشر ، فنرى أول ما نرى ماثلا أن الحكومات المركزية ـ كائنة ما كانت بغرب أوربا ـ صارت فى حكم المعدوم ؛ وأن ولاء الجماعات تحول عن تلك الحكومات إلى أعداد من السادة المحليين (local potentates) ، ممن تأسست على أيديهم أسرات إقطاعية كبرى ، ترجع أصولها فى معظم الأحوال إلى القرن العاشر الميلادى . ثم نرى فيما نرى أيضاً أن امتلاك الأرض أصبح مقترناً بحق امتلاك نواصى الحكم والسلطان فيمن يكون بتلك الأرض من الناس ، أى أن الأرض والسلطان قد صارا ممتزجين بعضهما ببعض . ومن ثمَّ نشأت بين السيِّد والمسود علاقة قوامها جملة من تعهدات مشتركة والتزامات متبادلة بين الطرفين ، حتى أصبحت تلك العلاقة هى القاعدة السائرة على مقتضاها أمور الحكم والأمن التى تتطلبها الحياة .

والخلاصة أن نظاماً وسطاً بين اللاحكومة والحكومة الملكية المركزية بدا فى الوجود ، على حين ظل النظام الملكى ماثلا من بعيد كطيف الخيال ، وليس به من قوة كائنة لمواجهة الحاضر بقدر ما كان به من قوة كامنة انتظاراً للمستقبل .

غير أنه من المتعذر على الباحث فى عصرنا هذا أن يتصوَّر عهداً أمست الحكومة المحلية فيه هى الحكومة السائدة ، بل كل ما هنالك من حكومة بأشتات البلاد ؛ فإن لفظ "محلِّى" فى مصطلح العصر الحاضر يدل على نظام مختلف عن نظام الحكومة المركزية فى الدولة ، فضلا عن تبعيته وثانويته بالقياس له . ولهذا نعتبر نحن أن الحكومة المركزية نظام "طبيعى" صالح تمام الصلاحية للمجتمع المتمدين ، ونحكم بأن النظام الإقطاعى نظام "غير طبيعى" غريب ، بل إنه لا يمكن إلا أن يكون نظاماً مؤقتاً طارئاً . على أنه من المناسب هنا أن نقول على سبيل التذكرة إن الدولة (nation state) ، وهى نظام جد حديث فى تاريخ الأنظمة السياسية ، سوف توصف فى طور من أطوار التاريخ المستقبل بأنها نظام محلى ؛ بالقياس إلى نظام الدولة العالمية الواحدة أو لنظام عصبة الأمم .

ثم إنه يجب التنبيه هنا إلى أن قولنا النظام الاقطاعى ، و القوانين الاقطاعية ، فى معرض الكلام عن عصر النمو الذى تقدمت الإشارة إليه ، يؤدِّى بنا إلى كثير من الخطأ والبعد عن الصواب ، فإن الذين يكونون فى شُغُل

(١) يطلق لفظ الونديين على بعض العناصر السلافية التى استوطنت أواسط ألمانيا فى أوائل العصور الوسطى ، وأغارت منها على أراضى الدولة الكارولنجية .

بتنظيم أنفسهم جماعات محلية — طلباً للوقاية والأمن — لا تسمح لهم ظروفهم بالتفكير فى نظريات يصيغونها ، أو بالسير على أنماط يترسمونها . إذ الواقع أن المجتمع فى مثل ذلك الدور الانتقالى يكون فى مشغلة عن التريث والتحليل الذاتى ، بل تكون حالته من حيث الدراية بالذات والإحساس بالحاجة إلى ما يلائمه من النظريات كحال أول من اتخذ الرنوك من رجال البيوت الإقطاعية الكبرى ، من حيث المعرفة بعلم الرنوك (heraldic science) وأصوله التى أخرجتها أبحاث عصور متأخرة فى ظروف هادئة مستقرة .

وقد يساعد على فهم ما نحن بصدده أن نذكر هنا عبارة للمؤرخ الفرنسى جيرار (Guèrard) فى وصف الإقطاعية ، ونصها : " كانت الأرض أساس المجتمع الإقطاعى ، فمن كان ذا أرض صارت له أحقية فى السلطة والحكم ، بنسبة ما بيده من الأرض ، سواء أكانت هذه الأرض قطعة صغيرة أم كبيرة " . تلك بلا ريب هى حال المجتمع الإقطاعى فى عصر تمامه ، لكنها حال غير مطابقة لأحوال ذلك المجتمع فى عصر نموه ، أى مدة القرنين التاسع والعاشر الميلادى ، حين بدت العلاقة السائدة بين الناس وقتذاك من نوع العلاقات الشخصية التى تنشأ بين القوى والضعيف ، مع ما هنالك من علاقة منشؤها الأرض ؛ وأما ما تلا ذلك من استحالة مختلف العلاقات القائمة إلى الشكل الذى وصفه المؤرخ جيرار فى عبارته ، فلم يكن من المستطاع الوصول إليه إلا تدريجيا .

وهنا نستطيع أن نصرف النظر عن البحث فى جملة الصعوبات التى تثيرها المناقشات الطويلة حول ما يمكن أن يسمى الأصول الشكلية للصورة التى بدت فيها العلاقات الإقطاعية فى أوج العصر الإقطاعى وتمامه ، لأننا نستطيع أن نقول فى سهولة — وفى غير تردد — إن أوضاع عصر الإقطاع سبقتها أوضاع قانونية معينة ، حددت علاقات التبعية الشخصية منذ أيام الرومان والسكلتيين والجرمان ، وذلك فضلا عن نظم مقررة لامتلاك الأراضى بشروط معروفة ؛ وتلك كلها فى غير شك ساهمت بنصيب فى المصطلح الإقطاعى . بيد أن المجتمع الإقطاعى وأصوله تشرح نفسها بنفسها دون الرجوع إلى تلك النظم القديمة ، ولا معنى للخلط بين البحث فى أصل الصيغة التى استقرت عليها اليمين الإقطاعية مثلا فى عصر الإقطاع ، وبين الظروف التى تمخض عنها النظام الإقطاعى بالذات .

يتبقى من بعد ذلك مشكلة ختامية لانستطيع التنصل من بحثها ألبتة ، وهى أن المجتمع الإقطاعى فى عصر تمامه أشبه فى بنائه شكلا هرميا رأسه الملك أو الإمبراطور ، وتحت ذلك طبقة كبار الأفصال (Greater vassals) ، ويليهم صغارهم ، ثم يلى هؤلاء من هم أصغر منهم ، وهلم جرا . فالمشكلة هنا أن بناء هكذا تكوينه يبدو كأنما نشأ من أعلى إلى أسفل ، مع أن الحقيقة المحيرة التى تتمثلها أن نتقبلها هى أن سلسلة الطبقات التى تكون منها المجتمع الإقطاعى نشأت كلها فى آن واحد تقريبا ، وأن بعض الحلقات الفاقدة من تلك السلسلة التى اكتنفت جميع الأفراد من الملك إلى الفصل الصغير (vassal) قد تكونت فيما بعد ، حينما أضحت الفكرة الإقطاعية — أى وجوب تبعية الفرد لسيد متبوع — هى الفكرة السائدة فى المجتمع الإقطاعى . ولو عمدنا هنا إلى التعبير المجازى بتقريب ماحدث فعلا ، فإنا نشبه المجتمع الإقطاعى بشجرة أظهرت جذعها وفروعها وغصونها وأوراقها فى وقت واحد ، أو نقول إن طبقات ذلك المجتمع تكونت تكوينا فرديا منفصلا ، ثم جمعها سلسلة من التطورات : فجملت منها بناء واحداً منسجم الأجزاء .

(للبحث بقية) محمد مصطفى زيادة

مجلة الثقافة، العدد ٣٦٠ - ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٦٤هـ

الإقطاع والعصور الوسطى

فى غرب أوربا

(٣)

الآن وقد خبرنا كلا من ثلاثة الأركان الرئيسة التى بنيت عليها دنيا الإقطاع، وهى بقايا المجتمع القروى، وآثار نظام الدومين، وأحوال عصر النمو الإقطاعى، فقد صار فى استطاعتنا أن نتوضح ذلك المجتمع ونتبصره، ما دمنا نذكر تلك الأركان الثلاثة، وعلى شرط أن نجعل نصب أعيننا دائماً أن الخاصة الأولى لذلك المجتمع فى مختلف الأقاليم من الناحية النظرية هى التشابه العام، مع اقتران ذلك التشابه بجملة كبيرة من التباين الناجم عن اختلاف الظروف المحلية.

ومما نجب ملاحظته أن حكومة إقطاعية نموذجية لم توجد فى دولة من الدول إطلاقا فى العصور الوسطى، وأن كل ما لدينا من ذلك لا يعدو جملة من الأمثلة العملية الدالة على خصائص الحكم الإقطاعى فحسب، مع العلم بأن عكس هاتين القضيتين هو المسلم به فى أغلب الكتب المؤلفة فى تاريخ تلك العصور. ذلك أن النظام الإقطاعى بدا فى ألوان مختلفة باختلاف البلاد والظروف التى نشأ فيها، إذ طبعته أيدى ملوك النورمان القوية فى إنجلترة بطابع خاص، وصبغه ضعف الملكية فى فرنسا بصبغة خاصة، على حين تأخر نضجه وتمامه فى ألمانيا بسبب نظامها القبلى وصولة الأباطرة فيها. والواقع أنا لا نجد مثالا نموذجياً للحكم الإقطاعى إلا ما حمله الصليبيون معهم من أوربا إلى الأراضى المقدسة (فلسطين)، فأقاموه هناك على غير أساس، وفى أرض أجنبية. وإذا ذكرنا أن أولئك الصليبيين قصدوا أن يحكموا البلاد على مقتضى نظام الإقطاع، لأنهم لم يفقهوا نظاماً غيره للحكم، أمكننا أن نفهم حقيقة الإقطاعية والعصور الوسطى، واستطعنا أن ندرك تماماً معنى ما نقرأ فى الكتب من أن هذا الملك الفلانى أو ذاك تحيل على هدم النظام الإقطاعى فى مملكته.

وبالإضافة إلى ما تقدم يمكننا أن نقرر بضع قضايا سالبة (negativa Propositions) نستطيع أن نرى تحت ضوئها صورة المجتمع الإقطاعى عن كثب. من هذه أنه لم يوجد فى العصر الإقطاعى دولة ذات نساج محكم، تتخلله طرق واصلة إلى كل جزء من أجزائها، وكل فرد من أفرادها. ولم يكن هناك أمة أو قومية، أو ما إلى ذلك من لزوميات الأمة بالمعنى الحديث — كاللغة الواحدة، والآداب والتقاليد، والتراث القومى؛ بل لم يكن يوجد فى ذلك العصر جيش قومى، أو تدريب لأبناء الأمة على حمل السلاح والحرب، مما يعتبر من أهم مظاهر المدنية الحاضرة. ثم إنه لم يكن هناك ما يصح أن يسمى ثروة عامة، أو رءوس أموال نامية بأرباحها، كما هو الحال فى الدول الحديثة، حيث تستعمل تلك الوسائل المادية لدرء أخطار الأوبئة والمجاعات، ولتخفيف ويلات الحروب الطويلة؛ بل كان الفقر المالى مما جعل المجتمع الإقطاعى عرضة لنكبات وويلات تنزل به حيناً بعد حين: على أنه إذا قارنا العالم الإقطاعى بالعالم الحالى تبين لنا أن الإقطاعية لم تخرج من وسائل الفتك والتدمير مثلما أخرجته عقول المدنية الحديثة.

ثم إذا تكلمنا بلغة الإثبات أمكننا أن نقول بأن المجتمع الإقطاعى يبدو بالنسبة إلينا مجتمعا أكثر بعداً عن الخيال والتصور من عالم اليونان أو الرومان، إذ كان مجتمعا رمزه محلية ضاربة فى أعماقه، تحدوه أشتات من عادات وتقاليد تألفها، واطمأنت إليها عقول العهد الاقطاعى، وإن بدت لنا غريبة مضطربة غاية الاضطراب. فقد يشترى التاجر المتجول قماشا بسعر معين للذراع الواحد، ولكنه يجب عليه قبل الشراء أن يتحقق من نوع ذلك الذراع، ومن عدد بوصاته، ومن نوع النقود التى يدفع بها الثمن المطلوب.

ويوجد فى كتاب من الكتب المؤلفة فى القرن الثالث عشر الميلادى أن بائعاً من باعة الأدوية كان ينادى بأنه يبيع لمن يشترى عقاقيره سواء أكان الثمن المدفوع من عملة باريس أم من عملة شارتر (Chartres) ، أو لمان (Le Mans) أو أورليان (Orleans) ، وكل تلك البلاد بفرنسا . ومما يشبه ذلك أيضاً أنه إذا باع رجل رحملا من الخضر أو عدلا من الغلة ، فكان عليه لزاماً أن يخبر المشترى بنوع المكيال الذى يبيع به ، لكثرة ما هنالك من المكاييل المختلفة باختلاف البلاد . ثم إننا نقرأ فى بعض المراجع المعاصرة أن فلاحاً انتقلت إليه ملكية خمسين فداناً مثلا من الأرض ، فرأى أن يستوثق قبل وضع اليد من نوع المقياس الذى قيست به ؛ وليس فى ذلك مايدعو إلى العجب ، فقد كان للفدان بمدينة أرتوا (Artois) وحدها خمسون مقياساً على الأقل . وكان المسافر فى بلاد البلجيك يجتاز نحو المائتين من القرى ، فيجد نحواً من ثمانين اختلافاً فى طول القصبة الزراعية ، أو غيرها من مقاييس الأطوال المستعملة بها .

ثم إذا وقعت جريمة ، فعلى من يقع التكليف بالقبض على المجرم ؟ وهنا يتوقف الأمر على تعيين الأرض التى وقعت فيها الجريمة ، إذ يتفق مثلا أن أحد جانبى الطريق الذى ارتكبت فيه الجريمة داخل فى سلطة الكونت أو البارون المالك للأرض ، على حين أن الجانب الآخر داخل فى سلطة الأسقف . بل يتفق فى بعض الأحوال أن شارعاً من الشوارع فى بلدة من البلاد يكون داخلا فى سلطة أهل البلدة ، بحيث يكون من حقهم القبض على من يوجد متلبساً بجريمة فى ذلك الشارع ، فضلا عن حقهم فى محاكمته أيضاً ؛ ويكون الشارع المجاور داخلا فى سلطة رجال الشرطة التابعين للملك مباشرة . وقد يكون فى ارتكاب الجريمة ليلا أو نهاراً ، وفى داخل منزل أو فى الخلاء ، ما يؤدى إلى الاختلاف فى التقدير ؛ وإذا ثبتت جريمة على مرتكب ، وحكم عليه بالإعدام شنقاً ، كان تعيين المشنقة التى ينفذ بها الحكم ، وتعيين صاحب الحق فى متروكات المحكوم عليه ، أكثر أهمية من تنفيذ الحكم نفسه .

ننتقل الآن إلى تصوير حياة البارون (baron) فى عهد الإقطاع ، فنرى أولا أنه يستغل قطيعة من الأرض ، يمنحها إياه السيد اللورد ، مقابل قسم إقطاعى يقسمه البارون على أن يؤدى لسيده التابع له خدمات حربية معينة ، ويتعهد له بالمثول أمام محكمته الخاصة بالفصل فى قضايا التابعين . ومن الناحية النظرية كان من الممكن أن يسترد السيد اللورد تلك الأرض متى شاء ، غير أن العرف جرى بأن الاسترداد لايتأتى إلا إذا أخل البارون بشرط من شروط القسم الإقطاعى ، أو مات ولم يترك وريثاً . على أن الناحية النظرية ظلت مرعية ، بدليل ما هنالك من ضرائب مالية متنوعة ، مثل الحلوان (relief) الذى يدفع كلما تولى على الإقطاع سليل جديد من سلائل البارون ، أى أن الحلوان كان بمثابة ضريبة التركات (death duty) فى تلك العصور . على أنه لا ينبغى هنا أن نبالغ فى تقدير شخصية البارون ومركزه ، إذ أنه لم يعد كونه من صغار النبلاء ، وأن التوزيع الإقطاعى كان فى تغيير وتبديل مستمر ، حتى أمكن أن تشتمل القرية الواحدة على عشرين إقطاعاً أو أكثر ، وأن تكون أجزاء من أرض البارون منحاً من لوردات مختلفين ، بشروط تختلف عن بعضها البعض . ومن هنا نشأ ماتقدمت الإشارة إليه من اشتباك الحقوق ، واختلاط المصالح ، وتضارب السلطات ؛ ولذا نجد فى موسوعات العصور الوسطى ، وفى كتب القوانين ، كثيراً من المسائل المتعلقة بحقوق البارون وواجباته . ومن أمثلة ذلك ما يأتى : إذا وصل البارون الفلانى دعوة من كل من الملك والسيد اللورد التابع له ، أو من كل من السيدين

الذين يتبعهما ، أو من كل من أبيه وسيده التابع له ، بحيث تصله الدعوة من الناحيتين فى وقت واحد ، فأى الجهتين يكون أولى بالتلبية ؟ ثم يلاحظ أن البارون كان بموجب النظام الإقطاعى هو الحاكم فيما تحت يده من الأراضى ، ومَن عليها من السكان ؛ على أن شؤون هذا الحكم لم تكن تشغل إلا قليلا من وقته ، بل جرت العادة أن يقوم عليها وكيل ممن له دراية وخبرة بتصريف تلك الأمور . ونستطيع أن نتوضح مدى ذلك الحكم إذا أخذنا مثلا أحد البارونات وهو فى سبيل الحصول على مال يتجهز به للمشاركة فى حملة من الحملات الصليبية ، إذ يبدأ هذا البارون فى استعراض الجهات التى يمكن أن يصل منها إلى المال سريعاً ، فيكون منها فى الغالب منحُ البلدة الفلانية امتيازات معيّنة ، ونزولٌ عن جميع الحقوق القضائية فى خمس عشرة قرية من القرى الداخلة فى الإقطاع ، وضمانُ معدية من المعادى ، والتزام سوق من الأسواق ، وجمعُ الغلة المقررة سنوياً على أرض معينة ، وتحصيل ثلاثة وعشرين قيراطا (two twenty-thirds) من الأتاوة المفروضة على القرية الفلانية مرتين ، وحق تحصيل بنس عن كل شلن يدفع ثمناً لما يباع فى القرية الفلانية . وهذه الجهات التى اخترنا ذكرها على سبيل المثال وُجدت كلها فى المجتمع الإقطاعى ، والقياس منها هو أن البارون كان فى مقدوره التصرف فيما هو من شؤون الحكم ، فضلا عن تصرفه فيما يعتبر عقاراً بالمعنى الحديث .

على أن الواجب الذى اهتم له البارون دون غيره من واجباته الإقطاعية هو الحرب ، سواء أكان ذلك تحت راية سيده فى حملة صليبية ، أو مبارزة لإثبات براءته من تهمة الخيانة أو الإجرام (Judicial combat) ، أو مساهمة فى حلف إقطاعى ضد الملك أو الإمبراطور ، أو مساعدة للكنيسة فى إخماد حركة من حركات الهرطقة . وقد تحمس البارون لذلك الواجب دون غيره من الواجبات الإقطاعية تحمساً لا يعرف حداً ، حتى إنه اعتبر الصيد والطرد بديلا ضئيلا عن الحرب والقتال . وزاد فى ذلك التحمس ما طرأ على فن الحرب من انقلاب بسبب استعمال الركاب فى سرج الخيل وقتئذ لأول مرة بغرب أوربا ، إذ استطاع الفارس بفضل ذلك ممارسة الحركات الحربية الخاطفة ، وتسلم هجوم الخيالة ، واتخذ الملابس المدرعة المزردة ، وشُغف بالركوب إلى حفلات المبارزة ؛ وهكذا طَبَع الفارس الإقطاعى عصره بفكرته عن الحرب ، وإليه يرجع اقتران الدماثة الخلقية بالمهارة فى ركوب الخيل ، بل إن المُثُل التى اجتمعت فى فكرة الفروسية أضحت جزءا من عدة الفارس فى سلوكه بين الناس ، وقد ورثتها أمم كثيرة فى ألعابها الرياضية وحروبها .

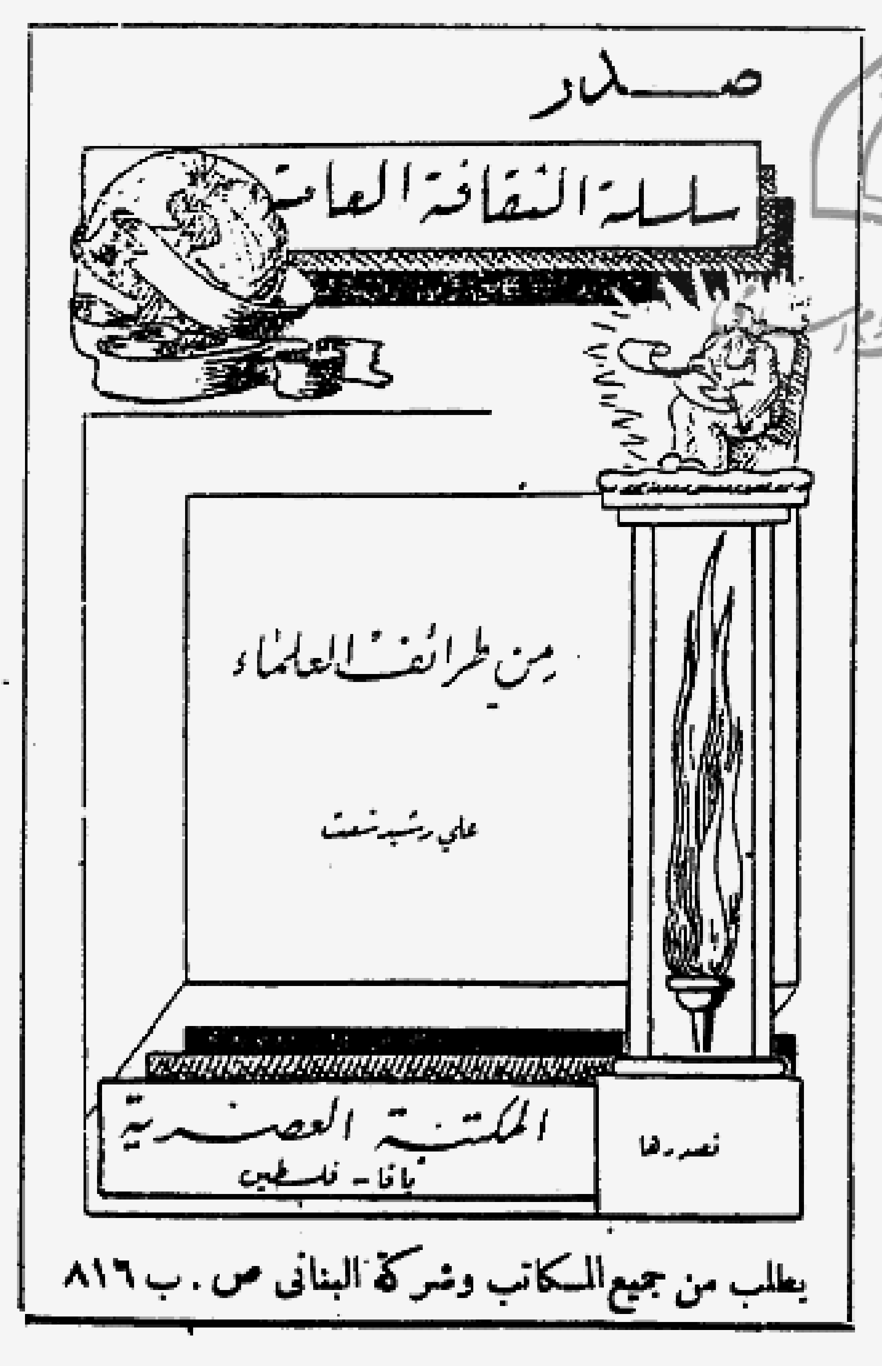
أما قصر البارون من البارونات ، فهو حصنه الحصين وملاذه الأمين بحكم الضرورة ، إذ لم توجد حواليه حكومة يلجأ إليها فى ملماته طلباً للعدالة ، وقد يكون سيده الذى هو تابع له بعيداً عنه مشغولا بغيره فى وقت حاجته إليه . غير أنه مما يؤسف أن تلك القصور المنيعة — التى كثيرا ما كانت ملاذ اللاجئين وملجأ العاثرين — صارت فيما بعد مراكز لمقاومة النظام العام ، ووسيلة للطغيان والظلم ، ومأوى للبارون الذى يعيش على السلب والنهب Robber-Baron . أما قصور كبار البارونات ، فتستحق أكثر مما يشبه تلك الإشارات العابرة ، لأنها من أهم الأشياء فى التاريخ ، فهى نواة التطورات الدستورية ، وأصل كثير من الأنظمة الحديثة ، وهى أم الدواوين الحكومية وغيرها من الإدارات فى معظم دول العالم . ولنضرب لذلك مثلا بالبارون الكبير هيو كابيه ، الذى مدّ نفوذه على فرنسا ، وجعل منها مملكة ، فقد صار رجاله — الذين قاموا على شئون قصره وإقطاعه البارونى قبلاً — هم رجال المملكة الجديدة . وهذا هو ما حدث بإنجلترة أيضا ، حيث تمكن بارون كبير

آخر — وهو وليم النورمانى — أن يجعل من إنجلترة دولة واحدة ، ومن الأنظمة النيابية وغيرها من الأنظمة التى نشأت فى بلاط هـذا الملك وسلائله نمت الأنظمة النيابية التى توارثتها دول العالم ؛ وكنى دليلا على ذلك كله أن البرلمـان الإنجليزى يطلق عليه حتى الآن اسم قصر وستمنستر .

ويتّضح من قائمة مشهورة تحوى أسماء ملاهى البارون الإقطاعى — وعددها حسب تلك القائمة خمسة عشر — أن أهم ملاهيه العقلية هى لعب الشطرنج ، والاستماع للرواة والقصّـاصين . على أنه يلاحظ أن البارون لم يكن يختلف وقتذاك كثيراً عن القِن (Serf) من الناحية الثقافية ، إذ كان ما يدخل السرور إلى قلب أحدهما كفيلا بإدخال السرور إلى قلب الآخر ، وتلك حقيقة توجب الالتفات . وإذا كانت اللاهوتيات والمؤلفات الفلسفية فى عصر من العصور هى التى تعطى الباحث صورة عن العقليات البارزة فى ذلك العصر ، فإن الوسيلة إلى تصور أحوال الناس بوجه عام تكون عن طريق آخر ، مثل المنظومات القصصية القديمة (fabliaux) والتمثيليات الدينيـة (mysteries) والأغانى . ومما يدل على روح العصور الوسطى أكثر من غيره من وسائل التدليل أن " الفصل المضحك " من قطع التمثيل الصامت كان أهم جزء من ملاهى الناس ، بل إن المبالغ الكبيرة التى أنفقها كبار النبلاء لبناء ما يسمى باسم " مصيدة الحق والمغفلين " فى قصورهم ، أكثر دلالة على روح العصر عن كثير من الأعمال التى قام بها أولئك النبلاء ، وعُنى المؤرخون بتدوينها أكبر العناية .

ومع هـذا فمن الحق أن يذكر هنا أن البارون لم يكن عالة على المجتمع الذى عاش فيه ، وأنه لم يصبح عالة فى الواقع إلا بعد أن ذهبت عنه واجباته المطلوبة منه ، بسبب ماطرأ على الأنظمة والأحوال من تغيير ، دون أن يطرأ على غاياته وامتيازاته شىء . فالبارون فى الأصل جندى ، وقد تطلّبته ظروفه أن يكون سياسياً ، وأن يقوم بتدبير كثير من الشؤون السياسية والإدارية ؛ وهو كذلك وليد الحروب والاضطراب . فلما قـلّت الأيام من هذا وذاك صار البارون بقية غير صالحة من عهد غابر ، على أنه لم يكن فى يوم من الأيام شخصية زائفة ، أو قَـمَديا محبًّا للعافية ، بل أدمن المخاطرة بنفسه لأتفه الأسباب . ثم إنه لم يكن أكثر عنفا أو وحشية من سائر البيئة التى عاش فيها ، فالبلدة التى حصلت منه على عهد بالحرية ظلّت إقطاعية فى تفكيرها مثله ، بعيدة مثل بُعده عن كل القيم الحديثة ، ولم تمنحها حريتها شيئا من التوسط فى الأمور أو الكراهية للحروب ، بل كثيرا ما نفر أهلها خفافا وثقالا لتدمير مدينة مجاورة ، نجزد اجتراء تلك المدينة على صنع قماش مشابه لقماشها فى العرض أو السُّمك .

(للبحث بقية) محمد مصطفى زيادة



الإقطاع والعصور الوسطى

فى غرب أوربا

(٤)

لم تكن طبقة النبلاء الإقطاعيين سوى نسبة ضئيلة من المجتمع الإقطاعى الذى انحدر معظم أهله من ذرارى طبقات الأتباع ، الذين سلفت الإشارة إليهم بصدد "الدومين" . ففى أثناء القرون التى استغرقتها مرحلة النموّ الإقطاعى جرى كثير من الانخفاض والارتفاع بين تلك الطبقات ، حتى أصبح معظم أهل الريف فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر يعيشون فى حال انتقالية بين الحرية والرق ، وهى الحال التى عرفت باسم القنية (Sertdom) فى مصطلح العصور الوسطى بالشرق والغرب سواء . وهنا يجب علينا أن نحذر الوقوع فى خطأ الخلط بين الأحوال الخاصة بمختلف القرون ، وأن نتجنب وصف أهالى البلاد المختلفة وصفا واحدا على سبيل التعميم ، لأن المجتمع الإقطاعى كان أقل حركة وتطورا من المجتمع فى العصر الحاضر ، وإن لم يكن فاقد الحركة فى يوم من الأيام . وبهذا التقييد نستطيع فى شىء من التجوّز أن ندلى بوصف عام للقنّ ، لنجعل من ذلك الوصف على الأقلّ مقياساً لإدراك ما تمّ من تقدّم وتطوّر فى أحواله بمختلف الأمكنة والأزمنة .

وإذاً فالقنّ على وجه العموم فلاح قرارىّ ، يعيش على قطعة من الأرض يمنحها إياه سيده اللورد صاحب الدومين ؛ وهو مربوط إلى تلك القطعة من الأرض ، فلا يملك الحرية فى الانتقال عنها ، وليس له أن يتزوّج من جهة خارج الدومين التابع له إلا بإذن متبوعه ، وعليه أن يؤدّى واجبات تبعيّته بالخدمة فى أرض هذا المتبوع ، وتقديم جزء من غلّته له ؛ وإذا تزوّج ، أو جاءه مولود أو مات له ميت ، فعليه أن يقوم بدفع مبالغ معيّنة رمزاً لتبعيته ؛ وهذا بالإضافة إلى أنه كان يُشرى ويباع ويُبدل بغيره ، حسبما يشاء صاحب الدومين . وكلّ هذه حقائق لا لبس فيها بالنسبة للقنّ والقِنيّة فى العصور الوسطى ، وهى حقائق يسهل فهمها على وجه خطأ فيما نعتقد ؛ إذ برغم أنه من المعروف أنّ القنّ لم يكن يُسمح له أن يترك أرضه ، فإنه من المعروف أيضا أنه لم يكن يرغب فى تركها البتة ، لأنها المورد الوحيد لعيشه . ومع أنه من المعروف كذلك أنّ إقامة القنّ فى أرضه مرهونة دائما بمشيئة السيد المتبوع ، فقد كان من المعروف أيضا لدى ذلك السيد أنّ تلك الأرض تصبح بورا لا قيمة لها إذا لم يوجد من يفلحها من الأقنان ، وتلك الأرض وأشباهها هى التى تمدّ السيد بما يدخل إليه من مال ، وأقنانها هم الذين يقومون له بما تحتاجه أرضه الخاصة من خدمة . والواقع أن جماعات الأقنان ظلّت فى أراضيها خلَفاً عن سلف أجيالا تلو أجيال ، دون أن تتعرض لطرد أو حرمان ؛ وإذا كان من المقطوع به أن القنّ يُشرى ويباع كجزء من الدومين ، وأنه لم يكن فى استطاعته أن يرفض التبعيّة بالانتقال إلى سيّد جديد ، فإن حالته هنا شبيهة قليلا بحال المستخدمين والعمال فى شركة من الشركات الحديثة حين تنتقل تلك الشركة بالبيع إلى أيد جديدة .

أما الوسيلة التى لجأ القنّ إليها لدفع ما يجدُ من جور واستبداد بمصالحه ، فلم تعدُ هذه مطالبته بتطبيق ما جرى به العرف ، وما أساغته العادة فى تلك العصور . على أن تلك الوسيلة لم تكن شيئا يستهان به ، أو يستطاع الغضّ منه ، لأنّ العرف والعادة لم يكونا فى تلك العصور أقلّ من القانون نفسه من حيث المكانة والاعتبار ؛ وإنما حلّت بعض الاستهانة بالعرف والعادة من جراء التفسير القانونى لسلطات السادة الإقطاعيين تفسيرا حرفيا ، وأدّى ذلك إلى إغفال ما تواضعت عليه الجماعات القرويّة الإقطاعيّة

من مثل وتقاليد . يضاف إلى ذلك ميل المؤرخين فى كثير من المناسبات إلى الحكم على نظام من النظم بما يشتمل عليه من مظاهر العنف والشدّة ، من غير انتباه إلى مظاهره الهادئة التى عاش الناس على وَفقها عيشة راضية .

وكيفما كان الأمر فقد بدت علاقة القن بسيّده ذات شقّين ، لأنها فى الواقع تبعية اقتصادية وعبودية شخصية معا . ثم ما لبثت هاتان الصفتان أن أخذتا فى الانفصال إحداهما عن الأخرى ، بحيث صار من الجائز قانونا أن تقوم الناحية الشخصية من القنية بين فلان واسمه عمرو مثلا وبين فلان واسمه زيد ، دون أن يكون بيد عمرو قيراط من أرض زيد . وتلك ظاهرة غريبة معناها أن القنية وحيازة الأرض أصبحتا مسألتين منفصلتين . وأن القنّ يمكن تعريفه على ذلك القياس بأنه شخص مسجل بين أمثاله من الأقنان فى دفتر بارون من البارونات ، وهو يقوم بتأدية واجبات معينة وأتاوات معلومة لهذا البارون ، مقابل كونه قنًّا من أقنانه . وتلك بالاختصار هى حال القن ، سواء أكان سيده الإقطاعى من النبلاء أم من رجال الدين ؛ وإذا سأل سائل عن القن التابع لأرض كنيسة من الكنائس : هل هو أحسن مقاما من القن التابع لبارون من البارونات ؟ فالجواب أن المعاملة التى يلقاها الأول قد تكون أقل استبدادا وتعسفا من تلك التى يلقاها الثانى ، ولكنه يكون ملزما كأخيه بتأدية ما عليه من الواجبات المتشابهة فى الحالين . أما السبب فى احتمال اختلاف المعاملة بين الاثنين ، فهو أنّ الكنيسة كانت أكثر ضبطا لدفاترها وسجلاّتها من البارون ، وأنّ تدبير شؤون الأقنان وتنظيم حقوقهم توقّف على ضبط السجلات وتحقيقها فى أوقات معلومة ، وبخاصة فى فترات الاضطراب .

وقد لبث القن على حاله القديمة حتى القرنين الحادى عشر والثانى عشر ، ثم أخذت الظروف تغيّر ما به تغييرا مطردا وإن كان بطيئا ، إذ أصبح فى الإمكان تحريره مقابل مبلغ يدفعه من المال ، أو بسبب نزول البارون عن حقوقه حيال أقنانه زلفى لوجه الله ، وهذا فضلا عن صعوبة ضبط السجلات فى الأزمنة التى تتلو الطواعين والحروب . ثم إنه كان من قوانين بعض الجهات — مثل سهول شمال فرنسا — أن الأحوال الشخصية تتبع الأمّ ، وأن أبناء القنّ المتزوج من امرأة حرّة يكونون أحرارا . ومع التسليم بقلّة عدد الأقنان الذين تسنت لهم الهجرة والتحرر بسبب الإقامة مدة معينة بإحدى المدن الممتازة (chartered towns) ، فإن ثمة هجرة أخرى أدت إلى نتائج بعيدة . ذلك أن الأراضى التى قامت فى العصور الوسطى الأوربية مقام كندا وأستراليا فى العصور الحديثة ، وُجدت وقتذاك بأوربا نفسها ، إذ تفتّحت للزراعة بأرجائها كثير من البقاع ، نتيجة لردم أحد المستنقعات أو إزالة أشجار بعض الغابات . وهنالك يعرض المقدم (abbot) ، أو البارون القائم باستصلاح تلك الأراضى الجديدة ، على الأقنان الراغبين فى الهجرة إليها كثيرا من المغريات الاجتماعية والاقتصادية ، الكفيلة بتحسين أحوالهم وتغييرها . وهكذا أخذت التبعية الجامدة التى عاش الأقنان بحسبها جيلا بعد جيل تتفكك ، وتنحل قيودها قليلا قليلا ؛ ومن أجل ذلك ينبغى على الباحث أن يقدر تلك الوسائل المساعدة على التحرر تقديرا دقيقا ، كلما تعرض للناحية الواقعية من القنية ، وهذا مع التسليم بأن جهات كثيرة ظلّت القنية فيها على ما هى عليه من الجمود والظلم والمهانة حتى العصور الحديثة .

وأما القرية فى العصور الوسطى فلم يختلف مظهرها فى شىء عن مظهر الدومين الذى هو أصلها ، وعنه أخذت تقسيمها إلى حصتين زراعيتين ، إحداهما الأرض الخاصة بالسيد المتبوع ، وثانيتهما الأرض الموزعة بين الأتباع .

بل حافظت القرية أيضا على مظاهر أصلها الأقدم من الدومين — وهو المجتمع القروى — كأرض المشاع ، ونظام الحقول الثلاثة ، وبقاء الحصة الواحدة من الأرض الزراعية أجزاء مبعثرة بين غيرها من أجزاء الحصص الأخرى . والواقع أنه لم يجد على القرية فى العصور الوسطى من جديد سوى أن الأرض الزراعية أصبحت فى بعض الأحيان أكبر مساحة مما كانت قبلا ، وأن الأرض البور تضاءلت — أى أن الإقطاعية لم تغير من النظام الاقتصادى القروى شيئا .

ونستطيع أن نصور القرية فى العصور الوسطى عن طريق مقارنتها بمثيلتها فى العصور الحديثة ، إذ الأرض هى الأرض لم تتغير ، ما عدا أن الحواجز التى تفصل الحقول عن بعضها البعض فى الريف الإنجليزى فى العصر الحاضر قد طمست معالم الحقول السابقة . فالكنيسة ، والدوّار (Manor house) ، ودكاكين أرباب الحرف اللازمة لمجتمع متكفل بحاجاته ، وأهراء المحاصيل ، وبيوت الفلاحين — كل ذلك فى بقعة واحدة تحيط بها الأرض الزراعية التى لا تزال على حالها حتى الآن . وما عدا ذلك من أرض القرية ، فهو الخلاء المشاع لرعى الماشية ، والغابة المجاورة له ، والمروج التى تنبت الحشائش لعلف الماشية ؛ وهاتان الأخيرتان كانتا فى أغلب الأحيان فى حوزة السيد البارون صاحب الإقطاع . وكان الفلاح الذى يعيش فى مثل تلك القرية من طبقة صغار الزارعين ، ومأواه بيت حقير البناء ، بدليل ما بدا فى تلك العصور من شيوع لجريمة إحراق البيوت انتقاما من أصحابها ؛ وقد اشتمل مثل ذلك البيت الحقير على ما يناسبه من الأثاث ، بحيث كان أغلى ما فيه قدرٌ من حديد .

ولمثل ذلك الفلاح عدا البيت ، و " الشرخة " (croft) الملاصقة للبيت ، كانت حصته من الأرض الزراعية — قطعا مختلفة المساحات ، مبعثرة بأرجاء أرض القرية . ولما كان نظام الحرث والحصاد المشترك قد بطل منذ عهود تختلف باختلاف البلاد الأوربية ، فإن بعثرة الحصص الزراعية قطعا متجاورة وغير متجاورة استلزم تنظيم الحرث والحصاد بحيث يقع كل منهما فى وقت واحد بجميع أرض القرية ، كما ترتب عليه عجز الفلاح المغامر عن إدخال ما يرى من تحسين فى أرضه . وفضلا عن تلك البعثرة المتعبة ، فقد كانت الحصص الزراعية على وجه التعميم صغيرة المساحة ، بحيث عُدّت الحصة التى تبلغ مساحتها أربعين فدانا من الحصص الكبرى ؛ ومما زاد تلك البعثرة صعوبة خاصة بسهول فرنسا وبلجيكا تقسيم الحصة الواحدة أنصبة متساوية بين ورثة الفلاح عند وفاته ، سواء أكان حرًّا أم تابعاً كالأقنان . .

ولقد ظلت طرق الزراعة على حالها لم تتغير طوال العصور الوسطى ، واقتصر إصلاح الأرض على التجيير بالتراب الحوّارى (marl) ، وتقليب الأرض بالمحرات (ploughing in) لخلط التربة بجذامات الزروع (stubble) ، وإطلاق المواشى فى الأرض للرعى بعد الحصاد . على أنه ليس ثمة معنى للمبالغة فى عيوب الزراعة فى العصور الوسطى ، فقد كفت محاصيلها أهل البلاد ، ولم تعدم القرى فلاحين قادرين أنتجت مزارعهم محاصيل لا تقلّ عن مستوى العصر الحاضر .

أما تلك المحاصيل فهى الغلال الشتوية والربيعية ، وكذلك البسلّى (peas) والفول . غير أنه لم يكن هناك شىء من المحاصيل الجذرية (root crops) ، مثل اللفت البلدى (turnips) واللفت الأصفر (wurzel) ، لتغذية المواشى فى الشتاء ؛ وفى ذلك وحده ما يشرح كثيراً من نواحى الحياة الزراعية فى العصور الوسطى . أما السائمة من أغنام وأبقار ، فإنها أطلقت للرعى فى الخلاء المشاع بحراسة

راعى القرية ، ولم يكن فى ذلك طبعا ما يساعد على تحسين نتاجها ؛ فإذا انتهى الحصاد أرسلت فى الحقول لرعى الجذامات . أما الخنازير فكان سروحها بالأراضى الغابيّة فى فصل الخريف ، لترعى الدَّقَل — وهو ثمر البلوط (mast) ؛ وشاعت تلك الطريقة بأنحاء البلاد الأوربية حتى إن الغابات لم تُقدّر بالفدادين فى معظم الأحيان ، بل بعدد ما تطيق تغذيته من الخنازير .

وقد اعتمد الفلاح على غابة القرية كذلك للحصول على ما يحتاجه من الخشب للوقود ولوازم العمارة ، وهـذا مع العلم بأنها كانت فى العادة من مخصصات السيد اللورد . والواقع أن السيد لم يحرّم غابته هـذه دائما على الفلاحين ، بل كثيراً ما أذن لهم بدخولها لجمع الأحطاب ، وكثيراً ما كان ذلك الإذن وسيلة لجمع غير الأحطاب من خيرات الغابات ، كما يحدث فى العصر الحاضر . وفى بعض الأحيان يتنزل السيد اللورد بحكم الضرورة عن جزء من غابته لأهل القرية ، رغبة فى الاحتفاظ بالجزء الباقى لنفسه ولهوه . وفى هذه الحقيقة ما يوجب الانتباه والحيطة من التفخيم الجزافى فى معرض الكلام فى مدى الاحتكار الذى يتمتع به السيد اللورد ، من دون سائر أهل القرية فى العصور الوسطى .

وأما طعام الفلاح فى تلك العصور الوسطى بأوربا ، فقد شابه من حيث نوعه وقيمته الغذائيـة طعام عمال الريف فى الوقت الحاضر ، أى أن أساسـه الخبز والفول ولحم الخنزير المقدّد (bacon) ، مضافا إليه ما يقع للفلاح من السمك والطير من طريق السطو والسرقة . ويلاحظ هنا أن قوانين الصيد فى أوربا ، ولا سيما ما كان منهـا خاصاً بالأصياد الصغيرة ، لم تصبح صارمة إلاّ بعد أن قلّت الحروب الإقطاعية ، ولم يَعُد لدى السادة الإقطاعيين من وسائل اللهو والتسلية لأنفسهم سوى الاشتغال بالصيد .

وقـد نظّم شؤون هـذه الحياة التى أسلفنا شرحها مجموعة من القواعد المستمدّة من العادات المحلّية والعرف . وهذه هى " القانون " فى نظر الفلاح ، لمساسها بكل ركن من أركان حياته اليومية ؛ وهى أيضاً " الدستور " الوحيد الذى اهتمّ له ، لأنها عيّنت فيما عيّنت له آونة الحرث والزرع والحصاد ، وعدد ماشيته التى يستطيع إطلاقها فى المراعى ، كما حدّدت له مدى استغلاله للغابات ، ومدى ملكيته لأسراب الشوارد من النحل ، فضلا عن تحديدها لنصيبه من تشييد الحواجز وعمل المصارف اللازمة لإصلاح الأرض ، وهكذا . وقد أشرفت المحاكم المحلية برئاسة وكيل السيد اللورد فى القرية على تنفيـذ تلك الالتزامات المختلفة ، فهى التى تفصـل فيما يقع من مخالفة للعادات المرعيّة ، وهى التى تقضى بين أهل القرية ، على مقتضى تلك العادات التى خففت مما هناك من جور أو حيف إلى درجة أبعـد مما يتبادر غالبا إلى الذهن . ومن ذلك كله يتضح أن الفلاح فى العصور الوسطى لم يفكر إلا فى شؤونه الخاصة ، فإذا اعتدى جاره على خط أو خطين من أرضـه فاق اهتمامه لذلك عن اهتمامه بأى أمر من الأمور العامة ، إذ القرية هى الدولة والحكومة عنده ، وشؤونها هى وحدها التى تمس مصالحه .

(للبحث بقية) محمد مصطفى زيادة

صاحب امتياز المجلة
رئيس لجنة التأليف والترجمة والنشر
أحمد أمين بك

رئيس التحرير المسئول
محمد عبد الواحد خلاف

الإدارة — ٩ شارع الكردامى
تليفون — ٥٦٧٦٩
القاهرة

مجلة الثقافة، العدد ٢٩ - ٣٦٢ ذي الحجة سنة ١٣٦٤هـ

الإقطاع والعصور الوسطى

في غرب أوربا

(٥)

يبدو أن تحديد الوضع الاقتصادى للفلاح فى العصور الوسطى تحديداً دقيقاً ليس أمراً ميسوراً ، وربما ساعدت القائمة التالية — بما فيها من بيان عن أهم ما وجب على الفلاح للهيئات المختلفة من حقوق — على توضيح لزوميات ذلك الوضع ، وألقت بعض الضوء على الأسس العامة التى انبنى عليها النظام الريفى الشائع بأنحاء أوربا فى تلك العصور وقد اخترنا أن ننظر إلى تلك الحقوق هنا من حيث مساسها بالفلاح ، بقطع النظر عن أصولها المشتقة من النظام الإقطاعى ، أو من نظام الدومين السابق له ، وبقطع النظر عن التعريف بها ، سواء أكانت هى مقررات أم ضرائب أم مؤاجرات أم غيرها .

أما المادة الأولى من تلك القائمة فهى المؤاجرات ، ويدخل تحتها جميع ما على الفلاح من حقوق تتصل مباشرة بأجزاء الأرض التى بيده ، وتنتقل عنه بانتقال الأرض نفسها إلى أيد جديدة . وقد بدت هذه الحقوق — كما ينتظر من كل شىء قديم الأصل — على جانب كبير من الشذوذ ، ففدان عليه مال سنوى قدره عشرة شلنات ، وفدان ثان عليه كية معينة من الغلة ، وفدان ثالث عليه ما يلزم من المصاريف لترميم سقف الدير الفلانى ، وفدان رابع عليه أن يقوم صاحبه للسيد اللورد بوظيفة النقيب . والواقع أنه كان هناك ما يحير العقل من تنوع فى الحقوق ، فضلا عن تباين غير مفهوم بين مساحة القطيعة الواحدة من الأرض وبين الحقوق المقررة عليها . غير أنه كلما تقدم الزمن ، وأخذت النقود تفقد بعض قيمتها الشرائية قل عبء الحقوق التى تؤدى نقداً ، وذلك بعكس الحقوق التى تؤدى عيناً ، فإنها ظلت عبئا ثقيلا إلى ما بعد القرون الوسطى ، ولا سيما أزمنة الغلاء والقحط . أما السخرة ، وهى المؤاجرة التى شاعت تأديتها للسيد اللورد بالخدمة فى أرضه منذ أوائل أيام الدومين ، فقد زالت عن كثير من الأقاليم فى القرن الثالث عشر الميلادى ، بقيام الفلاحين المكلفين بها بدفع بدل نقدى مقابل الإعفاء منها ؛ على أنها بقيت ببعض الأقاليم ، وباتت عبئا ثقيلا على كاهل الفلاح ، ووسيلة غير اقتصادية لزراعة الأرض الخاصة بالسيد اللورد . وكثيراً ما حاول كبار الملاك فى العصور التى قلت فيها الأيدى العاملة — مثل عصر الوباء الأسود (Black Death) — أن يرجعوا عن المؤاجرة النقدية إلى نظام السخرة القديم ، مما أدى إلى ثورة الفلاحين فى كثير من البلاد الأوربية .

ويلى ذلك فى قائمة الحقوق المفروضة على الفلاحين ما هو معروف باسم العُشر ، وهو المكس المقرر على جميع ما تخرجه الأرض من الزرع والماشية والركاز ، وكان مكساً شائعاً بكافة البلاد المسيحية ، ولم تنزل الكنيسة عنه فى أراضيها إلا بعد لأى وإكراه . على أنه ظل بيد جهات مدنية كثيرة حتى صار يُشرى ويباع ، ويقسم إلى أجزاء وأنصاف أجزاء ، وأصبح من الضرورى تنظيم حسابه وتحصيله فى سجلات مضبوطة ، بواقع وحدة من كل عشر وحدات من المحاصيل الزراعية ؛ ولذا كانت "عربة العُشر" من الأشياء المعتادة ، وهى تشق طريقها بين الحقول وقت الحصاد .

أما عُشر الماشية فلم يكن عُشرا بالمعنى الحرفى دائما ، وقد حرص المشارون على ألا تقع فى أيديهم دابة هزيلة ، وذلك بانتقاء آخر الدواب خروجا من باب الحظيرة ، أى أسمنها وأثقلها ردفا ، أو ما يشبه ذلك من الحيل وفى الجهات الواقعة على شواطىء البحار والأنهار فُرض العشر على ما تأتى به السفن من الأسماك ، فإذا وصلت سفينة من السفن أخذ المشار منها ما وجب عليها من المقرر . والواقع

أنه لم يعف شيء البتة من ذلك العشر ، حتى إن مناطق استخراج الفحم بمدينة منز (Mons) ببلجيكا الحالية دفعت ما عليها من العشر ، بأن أرسلت قفصا عن كل عدد معلوم من أقفاص الفحم للدير التابعة له ، — وفى ذلك باكورة واضحة لنظام رسم الملكية (royalty) السائد فى صناعة استخراج الفحم فى العصر الحاضر .

غير أننا نخطىء فهم العالم الإقطاعى وعقليته كل الخطأ إذا اعتبرنا أن العشر عبء باهظ فى تلك العصور ، إذ الواقع أنه ثمن دفعه الفرد لخدمات معينة ، وأن الصلوات والدعوات والخدمات التى قامت بها الكنائس طلباً للمغفرة والعدل بين الناس كانت شيئاً مذكوراً لدى الذين دفعوا العشر بقلوب راضية . غير أن طريقة جمع العشر هى التى كانت بلا ريب مما يدعو إلى السخط والاستياء ، ومن أمثلة ذلك ما نقرأه من شكوى لفلان من الناس بأنه أرسل إلى الدير التابع له ثلاث مرات متوالية ليخبره بأن المحصول تم حصاده ، وأنه يخشى تغير الجو ، ويطلب إليه أن يرسل مندوبه لأخذ العشر المقرر ، حتى يمكن تخزين المحصول قبل هطول الأمطار .

وفضلا عما سلفت الإشارة إليه من حقوق ، قامت جملة من الاحتكارات التى لم يكن للفلاح بد من قبولها صاغراً ؛ ومن هذه أن يطحن ما يحتاج إلى طحنه من الغلة بطاحونة معينة دون غيرها من الطواحين ، أى بطاحونة السيد اللورد التابع له — سواء أ كان ذلك السيد رجلا مدنيا أم شخصية معنوية ، مثل كنيسة من الكنائس أو دير من الأديرة . وهذه الطاحونة تكون بيد اللورد بمقتضى حق قديم ، أو بناء على امتياز خاص يخوله حق إقامة طاحونة أو عدد من الطواحين فى موضع معين على شاطىء النهر . ومن المعلوم أن الطواحين المائية كانت الطواحين الوحيدة بغرب أوربا حتى القرن الثالث عشر الميلادى ، وقد جرت العادة أن الطحان يضمن الطاحونة من صاحبها على مبلغ من المال أو مقدار من الغلة يؤديه له عاجلا أو آجلا ، ثم يتعسف هو بالفلاحين ويسىء معاملتهم ، مما جعله من أبغض أشخاص المجتمع الإقطاعى فى العصور الوسطى . على أن ذلك الاحتكار لم يكن فى الواقع ثقيلا على الفلاحين ، فالغلة لا بد لها من طحن ، والأجور قد حددها العرف القديم ، وهذه فى العادة جزء من الغلة المقدمة للطحن . وإنما ترتب على ازدياد عدد السكان ، وتحسن طرق المواصلات ، أن أصبح ذلك الاحتكار جد ثقيل على الفلاحين ، إذ حرم على الواحد منهم أن يحمل غلته إلى طاحونة أقرب مسافة إليه من الطاحونة التابع لها ؛ وطالما تعرض الفلاح فضلا عن ذلك إلى إضاعة الكثير من الوقت ، إذ يذهب إلى الطاحونة المعينة له ، ويتكبد مشقة السير إليها بأحمال الغلة ، ثم ينتظر طويلا بين المنتظرين ريثما يجىء دوره للطحين ، ثم لا يلبث أن يفقد دوره لخادم من طرف أحد الأعيان المتفقين مع الطحان على طحن غلالهم بمجرد وصولها مقابل مبلغ سنوى معين . ويلاحظ هنا أن معظم الشكاوى الواردة بوثائق العصور الوسطى من هذا القبيل ، فلما أخذ المجتمع يتطور من الريفية إلى المدنية زادت أمثال تلك المتاعب زيادة بالغة ، وكثرت محاولات الخبازين لهدم ذلك الاحتكار . وكذلك كان الحال فى المناطق المشتغل أهلها بزراعة العنب وعصر النبيذ ، إذ فرض استعمال معصرة (winepress) الدومين على الفلاحين كما فرضت الطواحين . ويقال مثل ذلك بصدد أفران الخبز ؛ على أن إجبار الفلاحين على استعمال الفرن الذى يملكه السيد اللورد — أو ضامنه — لخبز رغفانهم فيه ، يدل دلالة واضحة على مقدار تحول نظام قصد به نفع المجتمع القروى إلى مصدر للمتاعب والاستبداد . أما الدليل على منفعة القروى من وجود الأفران العامة يخبز فيها ما يقتات به من الميش ، فهو أن مثل تلك المخابز لا يزال باقياً حتى الآن ؛ غير أنه لما تطورت

هذه المنفعة إلى إرغام الفرد على أن يرسل خبزه إلى فرن معين ، مع تحديد الحد الأدنى لما يمكن إرساله من الخبز في المرة الواحدة ، دون أن تكون هناك منافسة تجارية بين الخبازين ، صارت الأفران العامة منبعاً للمضايقات . ومع أن أجرة الخباز لم تكن ثقيلة ، إذ لم تعدُ رغيفاً عن كلّ عدد معلوم من الأرغفة ، تبعاً للموسم ولأثمان الوقود ، فإنّ النظام نفسه استتبع معرفة عدد الأرغفة التي يخبزها الفلاح في السنة ، كما أنه حَرَم الفلاح من الخبز في داره .

ولقد كانت جميع المكوس والحقوق التي تقدّمت الإشارة إليها تُجمع من الفلاحين في نظام ، من غير زيادة أو نقص ، وفي استطاعة الفلاح أن يحسب حسابها في ميزانيته ، إلا رسم الولاية (tallage) المقوت ؛ إذ حُقّ للبارون أن يفرضه على أتباعه وسكان إقطاعه متى شاء ، ولذا استحال على الفلاح أن يقدر لذلك الرسم حسابا . وأصل ذلك الرسم — فيما يظهر — ضريبة شخصية يدفعها الفلاح رمزاً لتبعيته لسيد من السادة اللوردات ، ثم صار يفرض على الأرض بصرف النظر عن الفلاح المقيم بها . وكانت قيمة ذلك الرسم وعدد مرات أدائه في الأصل تحت رحمة السيد اللورد ، ثم تعينت قيمته كما تحددت مواعيد تحصيله من الفلاحين ، وذلك بعد اتفاقات وتعديلات متناسبة مع مساحة الأرض المفروض عليها . على أنه يوجد من الأمثلة ما يدل على أن ذلك الرسم بقي بحاله الأول من قلة الضبط وتحديد المواعيد بكثير من البلاد ، وأن استمراره على تلك الحال الرخيّة أدى إلى ثورات دون جدوى ......

أما حالة الفلاح في العصور الوسطى فقد انقسمت الآراء فيها فريقين متطرفين ، فهناك فريق الذين يحبون من نظم العصور الوسطى خلوها من بعض المظاهر القاسية في الحياة الحديثة ، ويعتبرون النظام القروي في تلك العصور الخالية كأنه العصر الذهبي ، ولا يرون منه إلا تلك المظاهر المرحة التي تمتلىء بها كتب أصحاب الحوليات . وهناك فريق الذين ينظرون إلى تلك العصور كأنها الأزمنة السُّود ، ويصفون عشرة القرون التي استغرقتها العصور الوسطى بأنها على الإطلاق مرحلة أسيفة في تاريخ التقدم الإنساني . ومهما يكن من صحة في هذين الرأيين ، فالحكم الصحيح لا يستقيم إلا إذا استند إلى الحقائق بقدر الإمكان ، ومع أن جميع القيم التاريخية لا تتضح بالضرورة إلا عن طريق المقارنة بعضها ببعض ، فإنه ليس ثمة حاجة إلى تصوير فلاح العصور الوسطى كما لو كان على علم تام ببعض أركان التقدم الحديث ، لأن ذلك يزيد في درجة بؤسه زيادة غير منطبقة على الواقع .

أما عن الحالة الاقتصادية للفلاح في تلك العصور ، فيستحيل علينا أن نصل إلى استنتاج كَمّي قاطع (quantitative conclusion) ، إذ ليس من المأمون أن نطبق على ما يؤديه الفلاح من الحقوق والمقررات أية قاعدة مشتقة من مقارنة بين قيمة النقد في عصره وبينها في العصر الحاضر ، بل المأمون هنا أن نقطع بالقول — مع ما في ذلك من مخالفة لمبادىء البحث في التاريخ — بأن أمثال ذلك التقدير لا يقوم على أساس صحيح . على أنه من الممكن أن نقول في شيء من الحذر بأن مجمل ما أداه الفلاح من الحقوق الواجبة عليه لمختلف الجهات لم يكن فادحاً ، وأن الفلاح لم يطالب بما فوق طاقته من المؤاجرات أو المقررات . ومن الدليل على ذلك أنه تملك أرضاً لم يكن من السهل انتزاعها منه — إذ القروي الخالي من الأطيان لم يوجد إلا في العصور الحديثة ، ثم إنه استطاع أن يعيش على محصول أرضه ؛ ومهما قيل في نظام الدومين ، فليس ثمة شك في أنه كان نظاماً ناجحاً مقبولا ، مع التسليم بأن مستوى المعيشة وقتذاك كان أقل ماديا بكثير من مستوى معيشة الفلاح بإنجلترة في العصر الحاضر . غير أن الفلاح خضع في العصور الوسطى لحكومة ليس له في اختيارها

نصيب ، وأحاطت به سلطات واحتكارات لم يشترك فى فرضها ، كما أنه رضى بالمعيشة تحت تلك السلطات ، مع ما بدا فيها من عدم الصلاحية كلما طال عليها الأمد . ثم إنه قنع بما فى أفقه من ضيق ، فلم يتجاوز تفكيره حدود قريته أو المدينة المجاورة لها على أقصى تقدير ، ولم يَرَ روما والبابوية إلا من طريق الكنيسة الواقعة داخل تلك الحدود ، حتى إذا أخذت سطوة الدوقات والملوك تخترق حجب الإقطاعية فى أواخر العصور الوسطى ، استطاع ذلك الفلاح أن يرى بعض الآفاق السياسية الواسعة ، دون أن يتمعن فهمها أو يتوضحها لنفسه . يضاف إلى ذلك أن الفلاح ظل راضياً بحكم السيد اللورد فيه ، مع ما فى ذلك الحكم من قسوة وصرامة وخُرق فى تقدير العقوبة ، ومع ما فيه من عمد لإيذاء الفلاح أكثر مما فيه لردعه أو الدفاع عن مصالحه . غير أنه يلاحظ أن أشد ما نزل بالفلاح من الظلم لم يصدر عن السيد اللورد نفسه ، بل عمن تحت يده من الخدم والنواطير الذين لا يختلفون كثيراً عن الفلاح من الناحية الاجتماعية .

هذا ومن المعلوم أن القِنّ ظل موضع الازدراء والريبة فى العصور الوسطى ، والأدلة على ذلك وفيرة بمختلف المراجع المعاصرة . غير أننا نود هنا لو علمنا مثلا موقف الفلاح الحر من القن الذى يعمل معه ويشاركه المعيشة فى قرية واحدة فى القرن الثالث عشر الميلادى ، أى منذ بدأ الفلاح الحر فى الظهور بالمجتمع الإقطاعى ، إذ المحتمل أن تلك الشخصية الجديدة اشتدت بدورها عن السيد اللورد فى معاملة القن والقسوة عليه ؛ غير أننا لا نستطيع أن نجزم بذلك ، أو نعرفه يقيناً أو على وجه التأكيد .

وأكبر الظن أن شقاوات الفلاح لم تتولد عن نظام الدومين نفسه ، أو عن النظام الإقطاعى فى حد ذاته ، بل نبع معظمها مما بالمجتمع الإقطاعى كله من نقص وقصور ، بسبب قلة الأمن وانعدام القوة التنفيذية القادرة على تطبيق القوانين واحترام العادات التى لم تبدُ فى حد ذاتها خاطئة أو مجحفة .

ثم إنه فضلا عن النوائب العامة التى نزلت بالفلاح فى أزمنة المجاعات وما يتبعها مباشرة من الطواعين ، كان الفلاح أول من تنزل به ويلات الحروب أيضاً ؛ والحروب فى العصور الوسطى ، وإن لم تبلغ ما بلغته الحروب الحديثة من الإمعان والمبالغة فى التخريب والتدمير ، فإنها كانت أكثر منها وقوعاً فى تلك العصور . ثم إن الجيوش الإقطاعية — كجيوش حرب المائة سنة — كانت تأتى على الزرع والضرع فيما تبلغ مساحته من عشرة إلى خمسة عشر ميلا من الأرض الواقعة على جانبى طريق المتحاربين ، فيموت الفلاح بتلك النواحى المنكودة جوعاً ، أو يهرب إلى غابة من الغابات ، أو يأوى إلى أقرب مدينة مسوّرة ، حيث يقيم السنتين والثلاث فى بعض الأحيان ؛ وما كان لجيل من أجيال الفلاحين فى أى صقع من أصقاع القارة الأوربية أن يعيش بنجوة من تلك النكبات المتكررة .

ثم أخذت تلك النكبات تنجاب رويدا رويدا عن كاهل الفلاح ، وذلك كلما ازدادت سلطة الحكام نمواً بمختلف البلاد الأوربية ، كالدوق فى دوقيته ، والملك فى مملكته ، والطاغية فى دولته واستبداده ؛ إذ حلت الحكومة المركزية محل الإقطاع ، وتبدلت الجيوش الإقطاعية بجيش نظامى ثابت ، وبطلت الحروب الخاصة بين السادة الإقطاعيين . ومنذئذ بات الفلاح متمتعاً بحماية الدولة ، وهو فى مقابل ذلك أصبح على أبواب حياة أوسع أفقاً من حياة العصور الوسطى ، وأضحى متعيناً عليه أن يساهم بنصيبه فيما تتطلبه الدولة الحديثة من الوسائل المادية اللازمة لقيامها . ومنذئذ صار فى الإمكان أن يعيش الفلاح فى أمن نسبى غير مطلق ، وهو — وإن لم يبق له إلا القليل من علاقته القديمة بالأرض التى يزرعها — قد أمسى فى ملهاة عنها ، بما يتحمله من التبعات والأعباء التى يجب أداؤها على المواطن الحر فى الدولة الحديثة ، وبما فى ذلك الأداء من معنى تام .

(تم البحث)

محمد مصطفى زيادة